جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس المقاولاتية

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص: إدارة عامة

المكلف بالمقياس: أ.د. عمار كوسة

قائمة المراجع المعتمد عليها في هذه المحاضرات والمساعدة في فهم واستيعاب المقياس:

- د. عمارة شريف، محاضرات في مقياس المقاولاتية، جامعة جيجل، 2017-2018.
- د. شعبان حنان، مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
- د. أمال قلبازة، محاضرات في مقياس المقاولاتية، جامعة غرداية، 2020-2021.
- د. قرفي عبد العزيز، محاضرات في مقياس المقاولاتية، محملة من الموقع:

  https://lmd.sahla-dz.com/wp-content/uploads/2023/01.pdf
- د. غراز الطاهر، محاضرات في مقياس المقاولاتية، جامعة جيجل، 2021.
- د. بن زرارة أمينة، مطبوعة بيداغوجية في مقياس المقاولاتية، جامعة قالمة، 2022-2023.
- د. بن حمودة يوسف، دروس في مادة المقاولاتية، جامعة مستغانم، 2021-2022.
- د. زيرق سوسن، محاضرات في مقياس المقاولاتية، جامعة سكيكدة، 2017-2018.
- د.بوطورة فضيلة، المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، جامعة تبسة، 2019-2020.

تمهيد

يعد الدخول إلى عالم الأعمال خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتوج جديد مبتكر، فحتى ولو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المقاولات تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها، وتسجل المقاولات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا.

تعتبر المقاولاتية مفهوم واسع للنقاش والدراسة، فهناك العديد من التعاريف المختلفة التي تم وضعها من قبل مختلف الباحثين، حيث ينظر البعض إلى المقاولاتية باعتبارها تحمل للمخاطرة، وينظر آخرين إلى هذا المفهوم على اعتباره مرادف للإبداع والابتكار، في حين يرى باحثون آخرون في هذا المفهوم يضم في طياته البحث عن المغامرة. فالتنوع الكبير في تعريف المقاولاتية يرجع بشكل كبير إلى تعدد أنشطتها، حيث تشمل وتعطي العديد من الأنشطة المغامرة (المخاطرة الابتكار، الإبداع... الخ). كما يرى العديد من الباحثين أن المقاولاتية عبارة عن نوع من السلوك وأسلوب حياة، كما يمكن النظر لها على أنها عملية(process) ، ومنهم من يعرفها على أنها عملية إنشاء مؤسسات جديدة وبشكل أكثر تحديدا المؤسسات الصغيرة.

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المقاولات في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الاستراتيجية.

تشكل المقاولات عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي للدول، إذ تعتبر في كثير من الدول المكان المفضل للتشغيل على صعيد الاقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة

الكبرى من القيمة المضافة، التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية، ما فتئت مختلف الدول تبذل جهودا كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنويع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لأنها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح استمرارها وتطورها وهناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الاعتناء بها.

1- مفهوم المقاولاتية

قبل التطرق إلى التعريف المقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن. ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة.

ويعتبر SayJ.B(1803) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة.

كما عرف شومبتر المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة" "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل وحسب كل من "Julien" و "Marchesney"، فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل- إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع، بالاعتماد على معلومة مهمة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

أ- تعريف المقاولاتية

تعرف المقاولاتية على أنها القدرة على اكتشاف الفرص (أوضاع سوقية، مواد أولية، خدمات، طرق تنظيمية...الخ) من خلال إنشاء مشروع جديد، واستغلال هذه الفرص لجعل منها مكسبا هاما وهو الهدف الذي تسعى له أي مؤسسة هدفها الربح.

كما تعرف على أنها عملية المغامرة بالبدء في عمل تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة لذلك مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر والعوائد المترتبة عن هذا العمل التجاري.

ب- خصائص المقاولاتية

تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن انجازها فيما يلي:

- هي عملية انشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع؛
- ارتفاع نسبة للمخاطرة لأنها تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة في السوق؛
- تحقيق أرباح احتكارية ناتجة من حقوق الابتكار والتي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات؛
- هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات التي تعود للقرارات الفردية الهادفة للربح؛

- الادراك الكامل للغرض (الحاجات، الرغبات المشاكل، التحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشاريع التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية) ؛
- هي مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تميز تنوع من المخاطرة؛
- الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المنظمات والتي يتسم التخطيط لها بكفاءة عالية.

ج- **فوائد المقاولاتية**

للمقاولاتية فوائد عديدة تلخص أهمية فيما يلي:

- الاستقلالية : إن ملكية المشروع تتيح للمقاول الاستقلالية والفرصة لتحقيق ما يصبوا إليه، حيث يكون مستقلا في تسيير موارده المختلفة المادية والمالية أو البشرية، ويكون مستقلا في قراراته المستقبلية ومتحملا لنتائج هذه القرارات؛
- فرصة تحقيق أرباح : على الرغم من أن امتلاك مشروع ليس هو الدافع الوحيد لمعظم رواد الأعمال، فإن الأرباح التي تمنحها مشروعاتهم من أهم الدوافع لإنشاء هذه المشروعات فمعظم رواد الأعمال لا يأملون الانضمام لمجتمع الثراء بقدر ما يحملون بتحقيق ثروات جيدة؛
- فرصة لتحقيق الطموحات : كثير من الناس يجد أن عمله لا يحمل أي تحد وغير ممتع، ولكن رواد الأعمال لا يجدون ذلك، فبالنسبة إليهم على هناك فروق بسيطة بين العمل والمتعة. إذ يجد رواد الأعمال في استثماراتهم فرصة للتعبير عن الذات وتحقيقها، فهم يعلمون أن حدود نجاحهم هو إبداعهم، وحماسهم ورؤيتهم فامتلاك الاستثمار بمنحهم الشعور بالقوة والتمكن؛
- فرصة للتميز : يمكن من خلال المقاولاتية تحقيق أهداف متميزة مختلفة عن الآخرين، وهي فرضية لتحقيق أقصى الطموحات، فالفكرة المقاولاتية المتميزة والتي توجت بالتحديد لمشروع ناجح على أرض الواقع، هي بالضرورة مختلفة وتتيح للمقاول أن يستغلها كميزة تنافسية، فكثير من الناس يجد أن عمله لا يحمل أي تحدي وغير ممتع ولكن المقاولين يعتبرون علمهم تحديا ويقومون بأدلته على أكمل وجه؛

- فرصة للمساهمة في تنمية المجتمع : في الغالب يتمتع ملاك المشروعات الصغيرة بالاحترام والثقة في مجتمعاتهم، لأن المؤسسات التي تم إنشاؤها في محرك عجلة التنمية وهي مصدر الخلق الثروة لدى الأفراد، لذلك يستغلها المقاول للقيام بنشاطات أخرى تساهم في تطوير المجتمع والتي لا يكون الهدف منها تحقيق الربح المادي مثل التوجه إلى المقاولاتية الاجتماعية Social Entrepreneurship، فعلى عكس المقاولاتية العادية فهي تهدف إلى تنمية وتطوير المجتمع؛
- التوظيف الذاتي : إن توجه المقاولين نحو المقاولاتية هدفه خلق فرص عمل لهم وللآخرين من حولهم، فالمقاولاتية توفر المزيد من فرص العمل التي ترضي وتناسب القوى العاملة مع إمكانية توظيف الآخرين في وظائف غالبا ما تكون أفضل لهم؛
- تطوير المزيد من الصناعات المقاولاتية هي محرك عجلة التنمية خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفيد من التطورات الاقتصادية ومساهمتها في تنمية العديد من الصناعات.

د- مراحل المسار المقاولاتي

يتكون المسار المقاولاتي من مجموعة من المراحل المتسلسلة، حيث نهاية كل مرحة في بداية المرحلة أخرى وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى: وتمثل النزعة المقاولاتية (الميل نحو المقاولة) وهي توليفة من الخصائص النفسية والخبرات المهنية التي تزيد من احتمال اختبار بعض الأفراد للمقاولة كمسار مهني؛
- المرحلة الثانية: وتعكس التوجه المقاولاتي، وهو قرار الفرد حول احتمال الانتقال في يوم من الأيام نحو العمل المقاولاتي، ويفرق بعض الباحثين بين المرحلتين الأولى والثانية بوجود فكرة أو مشروع أعمال والشروع الشخصي للفرد في مسار إنشاء مؤسسة؛
- المرحلة الثالثة: وتمثل القرار ويكون الفرد قد تقابل مع توجيه المقاولاتي وأكمل تشكيل فكرة المشروع بتحديد أدق التفاصيل وتعبئة مختلف الموارد (المالية والتسويقية)؛

- المرحلة الرابعة: وتمثل العمل المقاولاتي، فهي على الانطلاق المعني (المادي) للنشاط والذي يترتب عنه إنتاج فعلي للسلع والخدمات؛
- المرحلة الخامسة: تختلف هذه المرحلة حسب منطق كل صاحب مشروع، فهناك من لا يتبنى السلوك المقاولاتي السبب أو لآخر

وتجدر الإشارة إلى أن المسارات المقاولاتية مختلفة باختلاف الأفراد والجماعات حيث يمكن أن يتولد العمل المقاولاتي نتيجة حدث مفاجئ كعدم الرضا في العمل الفردي أو الجماعي.

هـ-مقاربات تعريف المقاول

لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب، وهي:

***المقاربة الوظيفية:** هذه المقاربة التي يمثلها "Shumpeter وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته" التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل أخطار من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

***المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:** والتي ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط weberالضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

* **المقاربة العملياتية أو التشغيلية:** والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة واقترحت على الباحثين الاهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه.

وكما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية، إذ تعرف على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بـحت على حـــد قول

"Marcel Mauss (1923-1924) ويعرف ""Beranger المقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:

-**على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-**على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من اجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

2- مقوّمات الفكر المقاولاتي

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

أ- المقومات الشخصية:

***الحاجة إلى الإنجاز:** أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

***الثقة بالنفس: حيث** يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراته وثقته بها.

*الرؤيا المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

*التضحية والمثابرة: يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

*الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم. كما " يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه "humpeter" بالمملكة الصغيرة"، بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح منها:

*المهارات التقنية: وهي تمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

*المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع ...إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.

*المهارات الإنسانية: وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث إن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة

وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

ب- المقومات البيئية:

***المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

- **الأسرة: تعمل** الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

- **الدين**: يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

- **العادات والتقاليد**: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

- **الجهات الداعمة:** نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسي في دفع من كثافة المقاولية.

- **الجامعة والتعليم:** يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.

3-معوقات المقاولاتية: بالرغم من أن للمقاولاتية إيجابيات إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه أعمال المقاولاتية أهما:

- **المخاطرة**: فنجد أن نسب الفشل في المشروعات المقاولاتية ترتفع خاصة في السنوات الأولى لكن في المقابل يجب على المقاول إدارة هذا الفشل والتعامل
- **ساعات العمل الطويلة**: فنجاح أي مشروع يتطلب في البداية ساعات عمل طويلة لتحقيق دخل مناسب.
- **مستوى معيشة أقل**: يحتاج أي مشروع يتطلب في البداية توفير النفقات واستثمار من أجل التنمية المقاولاتي وهذا يعني مستوى معيشي منخفض للمقاول.
- **المسؤولية الكاملة**: حيث يواجه المالكين للمشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن مرشدين مما يعرضهم لشعور كبير للمسؤولية.
- **الإحباط**: فإنشاء مشروع مقاولاتي يتطلب تضحيات كبيرة، فربما المشكلات التي تواجه المشروع قد تؤدي إلى الشعور بالقلق والإحباط.

4- أهداف المقاولاتية

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها، بل حسب وجهة النظر داخلها، أي وجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات من بين الأهداف التي تمارسها المقاولة، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- **خدمة السوق** : ويأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي
- **تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح** : الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف يسعى لتحقيقه.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الربح هدف مشروع لأن المنظم يتحمل المخاطرة، وبالتالي فإن الربح هو بمثابة مقابل مالي للمخاطرة، كما أن كل مساهم في المقاولة يحفره الحصول على نسب من الربح الموزع على شكل مقاسم، فالمقاولة إذا لم تعد تجني أرباحا كافية، على المستثمرين المحتملين سينفرون من أسمائها المعروفة مما يكون خطرا على نموها وانتشارها.

- **تعظيم المنفعة الاجتماعية** : فبالإضافة إلى تعظيم الربح، ينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة الاجتماعية وذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع

5- مهام المقاولاتية:

للمقاولة عدة مهام من بينها نذكر من بينها:

- المهام الاجتماعية : تتمثل في فيما يلي :

- التقليل من البطالة وذلك بخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة الأفراد
- إشباع رغبات وحاجات المستهلكين من السلع والخدمات

- المهام الاقتصادية : يمكن حصرها في النقاط التالية :

- زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي؛
- زيادة الإنتاج الوطني مما يؤدي إلى التقليل من الاستيراد وزيادة التصدير وبالتالي ربح العملة الصعبة والتقليل من التبعية الخارجية؛
- تمويل خزينة الدولة وذلك عن طريق دفع الضرائب والرسوم؛
- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

- المهام الثقافية : نذكر منها ما يلي :

- ترقية العامل بالمعرفة الثانية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة
- المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومحلات وجرائد في إطار تكوين وتخصص العمال.

6- أشكال المقاولاتية

إن إقامة الأعمال من قبل الأفراد، يمكن أن يحصل بثلاث طرق تتمثل في:

- إنشاء مؤسسة جديدة : تعتبر إنشاء مؤسسة جديدة عملية معقدة وغير متجانسة تختلف دوافعها من مقاول لآخر، فهناك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن وبعد دراسة مختلف الاحتمالات والبدائل يقوم باتخاذ قرار إنشاء مؤسسة الخاصة، ويمكن أن تتم إنشاء مؤسسة جديدة وفق عدة طرق : إنشاء مؤسسة من عدم إنشاء مؤسسة عن طريق التفريغ (الدعم والمرافقة) ، الحصول على امتياز، إنشاء الفروع

- شراء عمل قائم : إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن انشاء مؤسسة جديدة لأن المؤسسة موجودة في الأساس ولا حاجة لإنشائها، في هذه الحالة يمكن الاعتماد على ما تمتلكه المؤسسة من إمكانيات في الحاضر على تاريخها السابق وأيضا على هيكلها التنظيمي مما يقلل من درجة عدم اليقين ومستوى الخطر وفي هذا النوع من النشاط نميز توجد حالتين هما : شراء مؤسسة في حالة جيدة شراء، مؤسسة تواجه صعوبات
- المقاولة الداخلية : تعتبر المقاولة الداخلية مخرجا للمؤسسات يمكنها من تفادي الانعكاسات السلبية لتزايد ميول الأفراد إلى العمل الحر والاستقلالية.

ومن أجل تطوير المقاولة الداخلية يجب توفر مجموعة من الشروط تتلخص فيما يلي:

- تشجيع التجربة والعمل على خلق جو يسمح بوقوع الخطأ والفشل داخل المؤسسة؛
- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجديدة وتسهيل عملية الحصول عليها؛
- يجب تشجيع العمل الجماعي المنظم حيث يعمل الأفراد المتخصصون في مجال السلعة الجيدة معا بعض النظر عن الدائرة التي يعملون فيها؛
- يحتاج المقاول الذي يعمل الصالح مؤسسة ما إلى أن يكافئ بشكل جيد على كل جهد وطاقة التي يبذلها في تطوير المشروع الجديد.

7- آثار المقاولاتية

إن الاهتمام الكبير بالمقاولاتية يعكس الأهمية البالغة التي يمكن التي تتميز بها هذه الظاهرة وذلك من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فالمقاولاتية تتسم بدعمها للتنمية الاقتصادية، من خلال الدور الذي تلعبه ويمكن تلخيصه فيما يلي:

- الآثار الاقتصادية :
  - رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة
  - خلق فرص عمل جديدة؛

- الإسهام في تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى للمقاولين جديدة في أداء العمل؛
- نقل التكنولوجيا؛
- التحديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها؛
- إيجاد أسواق جديدة؛
- زيادة القدرة على المنافسة؛
- المساهمة في النمو السليم؛
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة.

· على المستوى الاجتماعي

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة؛
- امتصاص البطالة وتأمين فرص العمل؛
- المساهمة في تشغيل المرأة؛
- الحد من الروح فريمي نحو المدن.

8- دور وأبعاد المقاولاتية

يهدف النشاط للمقاولاتي إلى تحقيق مجموعة من الأجواء الاقتصادية يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية البيئية كما يلي:

· على المستوى الاقتصادي

- إعادة هيكلة وتحديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات جديدة اعتماد على أفكار ابداعية بما يستجيب لاحتياجات السوق، وعادة ما تأخذ هذه المؤسسات شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة أصبحت في العقود الأخيرة تقود الاقتصاديات المتقدمة؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار؛
- المساهمة في نمو الاقتصاد إذا أصبحت المقاولاتية تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد.

· على المستوى الاجتماعي

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي ينتج لها ولوج عدة مجالات وأنشطة؛
- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تـــتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر للمقاولاتية عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في هيئات وأماكن مختلفة؛
- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولاتية من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال للمنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

9- الأجهزة والمؤسسات المتخصصة في دعم المقاولاتية في الجزائر

أصبح قطاع المقاولاتية ذا أهمية بالغة في الجزائر، بالنظر إلى كونه أحد ركائز التحول إلى اقتصاد السوق، حيث عملت الدولة على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من البرامج والسياسات والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع بهدف تنمية وتطوير ديناميكية إنشاء المشاريع، مما يعود بالنفع على التنمية الوطنية، ومن أهم هذه الأجهزة تذكر ما يلي:

أ- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)**

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 يقوم الصندوق بـ:

- كافة نشاطات الانتاج والخدمات باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتوج.
- النشاطات المحدثة في القطاعات الفلاحية، والصيد البحري والري وفي المناطق الخاصة، وولايات الجنوب والهضاب العليا كلها محبذة.

الامتيازات التي يمنحها هذا الجهاز:

- × سلفة غير مكافئة (دون فوائد)
- × مرافقة شخصية من طرف مسلط مستشار من خلال :
  - استشارة ومساعدة الشباب في تركيب مشروعهم
  - دعم عند مرور الشباب المنشئ أمام لجنة الانتقاء والاعتماد
  - استشارة ومساعدة خلال مرحلتي انجاز وانطلاق المشروع

أما من ناحية المالية فيقوم الصندوق بتقديم المساعدات المالية التالية:

- التخفيض في الفوائد البنكية
- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي 70 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع

ب- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ويشترط فيمن يريد الحصول على قرض مصغر ما يلي:

- ألا يقل السن عن 18 سنة
- أن يمتلك صاحب المشروع مؤهلات تؤكد من خلال الشهادات، أو رخص العمل
- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي تمثل 10% من التكلفة الكلية للمشروع
- الاشتراك في صندوق ضمان التأمين الاجتماعي على مخاطر فشل القروض المصغرة
- عدم الانضمام إلى الشبكة الاجتماعية والأنماط الأخرى للقروض المصغرة.

وفي حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، وهي ثلاثة أنماط:

- تمويل ثنائي : سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 30.000 دج
  - مساهمة الوكالة 90% بدون فوائد
  - مساهمة المستفيد 10 %
- تمويل ثنائي : للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 و 100.000 دج

- مساهمة البنك 95% أو 97% بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90%
- مساهمة المستفيد. 03 % أو 05%

· تمويل ثلاثي للمشاريع التي تراوح قيمتها ما بين 100.001 دج حتى 400.000 دج

- مساهمة البنك 70% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90
- مساهمة المستفيد 03% أو 05%
- مساهمة الوكالة 25% أو 27 % بدون فوائد

ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم واكتساب خبرات مختلفة وكذا فضاءات جديدة التسويق منتحالهم

ج- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارAPSI ، بالوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمارANDI ، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز عبر 58 ولاية على مستوى الوطن يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية، توسيع قدرات الإنتاج المساهمة في رأسمال الشركة.

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها :

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الاجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الادارية ذات العلاقة بالاستثمار
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الانتاج والمادة الأولية في المدة المحددة

ويضم الشباك الموحد للوكالة كافة الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات، حيث تظم الوكالة ممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية مباشرة بالاستثمار، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري، مديريات الضرائب، الوكالات العقارية، ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، ومديريات السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة، البلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك

من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وضمان اللامركزية في انجاز المشاريع على مستوى الولايات التابعة

د- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05المؤرخ في 2005/05/03، للإشراف على الصندوق الوطني المدعم بميزانية تقدر بـ 386 مليار دج والمكلف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية بالاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار. وهي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة بالمتوسطة، لهذا فهي تعمل على تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته وتشجيع الاستثمار اللامادي، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات، والمتابعة الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، وانجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان النشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مهام الوكالة:

- وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على ضمان متابعة تنفيذه.

- ترقية الخبرات والاستشارات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم ملاءمة ومدى تقدم تنفيذ البرنامج القطاعي وتقديم الإصلاحات اللازمة في حالة عدم بلوغ النتائج المرجوة.
- تحقيق دراسات نمو فروع ونقاط مشتركة دورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال وتوزيع المعلومات الخاصة بنشاطات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية العلاقات العامة مع المؤسسات والتنظيمات المعنية واستغلال الإبداعات التكنولوجية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطور التكنولوجي للإعلام والاتصال.
- ربط العلاقات مع القطاعات المعنية بمختلف البرامج التقويمية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أشكال الدعم الذي تقدمه الوكالة :

· تكاليف التشخيص الإستراتيجي الشامل : ومخططات إعادة التأهيل الذي يجب أن تقوم به المؤسسة كخطوة أولى قبل دخول برنامج إعادة التأهيل حيز التنفيذ، والذي قد يحتاج إلى مكاتب دراسات متخصصة وطنية و دولية للقيام بهذا العمل

· التشخيص القبلي : قيمة التشخيص 500000 دج، إعانة الصندوق 80% من القيمة الإجمالية ، أي 400000 دج

· التشخيص : قيمة التشخيص 2500000 دج، إعانة الصندوق 80% من القيمة الإجمالية، أي 000 000 22 دج

v تكاليف الاستثمارات

- تكاليف الاستثمارات غير مادية: التي من شأنها رفع تنافسية المؤسسات مثل دراسات البحث والتطوير، التكوين ووضع أنظمة مراقبة التسيير -نظام المحاسبة التحليلية ونظام المعلومات.

ويكون دعم الدولة في حدود 3000000 د.ج كما يلي:

- 80% للمؤسسات ذات رقم أعمال يصل 100 مليون دج.

- 50% للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 100 و500 مليون دج.
- بالإضافة إلى مختلف الامتيازات المتقدمة في حالة اللجوء إلى القروض البنكية (تخفيض نسبة الفوائد البنكية).
- تكاليف الاستثمارات المادية المنتجة: مثل تجهيزات الإنتاج، تجهيزات التخزين، تجهيزات الصيانة، تجهيزات المخابر وأدوات القياس، تجهيزات الاتصال والإعلام الآلي، تجهيزات وتركيبات خاصة بالآلات الإنتاجية مثل: أجهزة التبريد والتكييف، تهيئة الوحدات الإنتاجية، وما يرافقها من أعمال الهندسة العمومية والأشغال العمومية.

ويكون دعم الدولة في حدود 15000 دج كما يلي:

- 10 %إذا كان رقم الأعمال يتجاوز 100 مليون دج
- بالإضافة للامتيارات البنكية من خلال تخفيض نسبة فوائد القروض

- تكاليف الاستشارات المادية ذات الأولوية: التمويل في هذه الحالة يكون من طرف المؤسسية ويكون دعم الدولة في حدود30.000.000 د.ج إلى جانب القروض البنكية حيث يتم تدعيمها لتصل حدود 2.5%
- تكاليف الاستمارات في مجال التكنولوجيا وأنظمة المعلومات: ويكون دعم الدولة في حدود 15.000.000 دج كما يلي:
  - 40 % من القيمة الإجمالية تتكفل به الدولة، أي حوالي 000 6000 دج
  - الباقي اي 9000000 دج تتكفل به المؤسسة ذاتها أو عن طريق قرض بنكي مدعم بنسبة فوائد 4%
- تكاليف الاستثمارات في التكوين والمتابعة العامة

. في مجال التكوين : حجم الاستثمار في هذا الجانب 500000 دج ويكون دعم الدولة بنسبة 80 % أي حدود 400000 دج.

- في مجال المتابعة الخاصة : حجم الاستثمار في هذا الجانب 1000000 دج ، ويكون دعم الدولة بنسبة 80 % اي حدود 800000 دج ، والباقي يمول من طرف المؤسسة ذاتها أو عن طريق قرض بنكي.
- في مجال الشهادات : حجم الاستثمار في هذا الجانب 5000000 دج ، و يكون دعم الدولة بنسبة 20% ، أي 1000000دج و الباقي يمول من طرف المؤسسة ذاتها أو عن طريق قرض بنكي

الملف الموجه للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- طلب الدخول في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من الدعم.
- نسخة لميزانية العامين الماضيين (TCR , PASSIF, ACTIF)
- ملء وثيقة المعلومات التي تخص المؤسسة المستخرجة من الوكالة
- نسخة من السجل التجاري ساري المفعول.
- نسخة من شهادة التعريف الضريبي CNAS,CASNOS,CACOBATPH)